

حُكْمُ الْفَرْمَانَاتِ

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

إن المتتبع لأخبار السياسيين في لبنان المحتل منذ العام ١٩٩٠ وتحديداً لأخبار الطاقم المنصب، ولأخبار الطاقم الاحتياطي المنتظر بفارغ الصبر العودة إلى جنة الحكم يوم تقرر ذلك الشقيقة، لا بد وأنه سيصاب بحالة من الحيرة والارتباك والقرق إن هو حاول فهم تصرفات هؤلاء الناس طبقاً لمعايير المنطق والمسؤولية والصدق. فهم وكما سماهم المحامي نجاح واكيم مداحون وشتامون بالأجرة، يغيرون موافقهم كما يغيرون ثيابهم، يلحسون مساءً ما يصرحون به صباحاً، ويقبلون ذقن ويد من يهاجمونه ويعادونه بمجرد تلقي فرماناً بهذا الشأن من الوالي. إنهم مجموعة "فرانجية" تماماً كالصنوج ترن استجابة للفرمانات الآتية من خارج الحدود.

أما آخر تحف هذه المجموعة هذه والتي تدور في مسلسل الإلهاء والتمويه فهي ما ضجت به وسائل الإعلام المسير مؤخراً حول عمليات التنصت المخبراتي على خطوط الهاتف، وما صرح به وزير الدفاع السابق السيد محسن دلول حول وجود أجهزة تنصت أميركية متطورة في منطقة الحازمية تتجسس على المسؤولين والسياسيين اللبنانيين وتنقل ما تجمععه من معلومات مباشرة لإسرائيل.

رئيس الوزراء الدكتور الحص أكتشف أنه كالزوج المخدوع آخر من يعلم، وأن وزيره للداخلية السيد ميشال المر يخفي عليه أمر التنصت وأمور أخرى كثيرة، فوجه له رسالة تأنيب حادة طالبه فيها توضيح الأمر وكشف الأوراق. بدوره السيد نبیه بري اعترف بوجود التنصت علناً وأكثر من مرة وقال إنه يشمل هواتف الجميع بمن فيهم هاتف الحص نفسه وعلى كافة المستويات، ولهذا السبب أضاف يقول: "لم يتجرأ الحص على استعمال الهواتف للتحادث مع وزيره المر فبعث له برسالة". ومدير الأمن العام اللواء جميل السيد اعترف هو الآخر وأمام لجنة الإدارة والعدل في مجلس نواب النواب بأن التنصت حقيقة وليس وهمياً، والسيد جنبلاط قال إنهم يتلهون بالتنصت على الهواتف ويهملون شؤون البلد الأخرى وطالب رئيس البلاد بلجم الأجهزة لأن تصرفاتها في الجبل تؤمن لفتنة. أما النواب ال ١٢٨ وهم المفترض فيهم حماية الدستور والتشريع فاتهم نيام ولا نومة أهل الكهف، ولا يتحركون إلا لرفع الأيدي عندما تصلهم الفرمانات وكلمات السر المغلبة. ترى من نصدق المر الذي ينفي وجود التنصت أم رئيس مجلس النواب ومدير الأمن العام اللذان أكدها كل على طريقته؟

من جانب آخر السيد دلول وهو الذي كان وزيراً للدفاع ولسنين عديدة في حكومات نسيبه السيد رفيق الحريري وحتى أشهر قليلة خلت، فقد كبر حجره "ودق بالأميركان" واتهمهم بالتجسس على اللبنانيين ونقل ما يحصلون عليه من معلومات إلى إسرائيل معلناً أن الأجهزة المشار إليها موجودة في لبنان منذ العام ١٩٨٣. في نفس الوقت النائب المعيين سامي الخطيب ورئيس لجنة الدفاع في المجلس النيابي، وهو وزير داخلية سابق في حكومات الطائف، أعلن أن كلام دلول غير صحيح والأميركيين سحبوا أجهزتهم من لبنان منذ سنين. إن اتهام دلول قد يكون صحيحاً أو لا يكون وهذا ليس "بيت القصيد"، وإنما أي مصداقية تبقى له وللحكم وهو الذي كما صرح يعلم بوجود أجهزة التجسس الغربية هذه منذ سنين طويلة لكنه لم يقوم بأي إجراء لضبطها طوال الفترة التي كان فيها وزيراً للدفاع؟ أما المدعى العام التنفيذي القاضي عدنان عضوم فتصرف وكأن اتهامات دلول تناولت مختاراً أو حارساً لبلدية وليس أقوى دولة في العالم معلناً للصحافة إنه اتصل بدلول واتفق معه على لقاء قريب، إنها بالواقع مهزلة فهل بهذا الأسلوب تدار شؤون بلد وشعبه؟

أما الشيء الأكيد فهو أن الملفان سيقفلان دون محاسبة أحد وفجأة كما فتحا بعد أن يكونا قد أديا الغرض من فتحهما، والغرض طبعاً هو خدمة مصالح الشقيقة التي تتحكم بالبلد وبقراره وحكامه وقواه الأمنية وتستغل وتستنفذ خيراته وتصور حكامه وسياسييه على أنهم عاجزون عن الحكم دون وجودها العسكري ورعايتها، وهذه حقائق ساطعة كالشمس لا تخفى إلا على العميان والطرش والبكم والمتعاونيين من اللبنانيين.

أي مصداقية تبقى لحكم كل مسؤولية من كبيرهم لصغيرهم يعني على ليلاه ويناقضون ويكذبون ويناكفون بعضهم البعض إرضاءً وتنفيذاً لفرمانات من ولاهم؟ وأي مصداقية تبقى لحكم يضع مصلحة الغريب قبل مصلحة البلد وأهله؟ وأي مصداقية تبقى لحكم يكرم القاتل ويجرم الضحية ويسبح بحمد محتل أرضه ليلاً نهاراً؟

إنه حكم غريب عن أهله وأقل ما يمكن أن يقال فيه إنه حكم الفرمانات فمن له آذان فليسمع. عشم وعاش لبنان وهويته وفرادته